كليـــة التجـــارة
قسم المحاسبة والمراجعة

أثر خصائص الوحدة الاقتصادية علي مستوي الإفصاح الاختياري عن المعلومات المالية وغير المالية بالتقارير السنوية

The Impact of an Economic Entity Characteristics on the level of the Voluntary Disclosure of the Financial and Nonfinancial Information in the Annual Reports

رسالة مقدمة للحصول على درجة الماجستير فى المحاسبة

إعداد

فوقية محمود محمد أبوالنور

إشراف

الأستاذ الدكتور يحيى محمد أبو طالب
أستاذ المحاسبة المالية
كلية التجارة ـ جامعة عين شمس

الدكتورة ناهد يسرى الهوارى
مدرس بقسم المحاسبة والمراجعة
كلية التجارة ـ جامعة عين شمس

2010

الفصل الأول

الإطار العام للبحث

1- 1 مقدمة البحث:

تعمل المنظمات الآن في بيئة تتصف بالتغير السريع والمستمر فى كثير من المتغيرات المحيطة بها والمؤثرة فيها، حيث نري تزايد عدد المشروعات الاقتصادية بشكل ملحوظ, بجانب كبر حجمها, مما أدي إلي تضخم المشاكل التي يواجهها القائمون علي إدارة تلك المشروعات, بالإضافة إلي تزايد أصحاب المصالح داخل الوحدة الاقتصادية، كل هذه الأمور أدت إلي تزايد العبء الملقي علي عاتق المحاسبة والمحاسبين و هم بصدد أهمية توفير المعلومات الملائمة التي تتسم بالملائمة والمصداقية بهدف معاونة أصحاب المصالح المختلفة في اتخاذ القرارات الضرورية السليمة.

ومن هنا يبرز دور الإفصاح باعتباره وسيلة لنقل المعلومات المحاسبية المختلفة كتقييم حالة السيولة النقدية للمنشأة, وتقييم الموارد الاقتصادية المتوفرة للمنشأة, وحقوق الملكية والالتزامات إلي المستفيدين من هذه المعلومات في الوقت المناسب, و ازداد هذا الدور نتيجة لتزايد الإهتمام فى السنوات الأخيرة رغبة فى الحصول علي معلومات إضافية أكثر تفصيلاً, تساهم فى تقييم أفضل للمشروعات وحيث إن الشكل المعتاد للإفصاح في المنشآت هو الإفصاح الإلزامي, أي الإفصاح عن جزء من المعلومات في التقارير المحاسبية المنشورة في ضوء متطلبات الهيئات العلمية والمهنية وأيضا القوانين المنظمة للإفصاح في الشركات, أي الإفصاح عن الحد الأدنى من المعلومات، ومن ثم تظهر الحاجة إلي الإفصاح عن المزيد من المعلومات الهامة سواء أكانت مالية أو غير مالية بشكل اختياري,

واللازمة لمساعدة المستثمرين ومتخذي القرار علي اتخاذ القرار الاستثماري المناسب فيما يعرف باسم " الإفصاح الاختياري".

و يعتبرالإفصاح الاختياري مكملاً للإفصاح الإلزامي, وليس بديلاً عنه, حيث يقوم بالإفصاح عن معلومات إضافية, سواء أكانت مالية أو غير مالية لم يغطيها الإفصاح الإلزامى, أي أن الهدف من الإفصاح الاختياري هو تزويد مختلف المستثمرين بمعلومات إضافية بجانب المعلومات الواردة في القوائم والتقارير المالية السنوية والفترية المتاحة من خلال الإفصاح الإلزامى.

وهوما يؤدي من وجهة نظر الباحث إلي تخفيض درجة عدم التأكد لدي المستثمرين في السوق المالي, وتخفيض عدم تماثل المعلومات بين الأطراف المختلفة, وأصحاب المصالح المتعارضة فى السوق المالى وبالتالي يتمكن المستثمرون من تقييم الشركة تقييماً صحيحاً واتخاذ القرار المناسب .

و لأهمية الإفصاح الاختياري يحاول الباحث في هذا البحث التعرض بالتفصيل لما يلي:-

الإطار النظرى للإفصاح المحاسبى بوجه عام, ثم الإطار النظرى للإفصاح الاختياري من حيث (مفهومه, وأهميته, وأهدافه, ودوافع اللجوء إليه, وحوافزه, وأشكاله, ووسائله, وعلاقته بالإفصاح الإلزامي) ثم دراسة أثر الخصائص المختلقة للوحدة الوحدة الاقتصادية علي مستوي الإفصاح الاختياري عن المعلومات المالية وغير المالية, وتتمثل هذه الخصائص في (حجم الشركة، وعمرها, وهامش الربح، والعائد علي الملكية، والسيولة، ونوع القطاع الصناعى) بهدف تحديد نوع العلاقة بين خصائص الوحدة الاقتصادية المختلفة ومستوي الإفصاح الاختياري عن المعلومات المالية وغير المالية بالتقارير السنوية للارتقاء بمستوى الإفصاح الاختياري والتوسع فيه.

1- 2 مشكلة البحث:

أصبح الإفصاح الإلزامي بمفهومه الضيق الذي يقضي بأن يتم الإفصاح عن جزء من المعلومات في التقارير المحاسبية المنشورة, في ضوء متطلبات الهيئات العلمية والمهنية وأيضاً القوانين المنظمة للإفصاح في الشركات, غير كافٍ لتلبية متطلبات المستثمرين ومستخدمي القوائم المالية, حيث تمثل المعلومات الواردة في القوائم المالية المنشورة الحد الأدنى من المعلومات التي يتم الإفصاح عنها.

و قد تتعمد بعض الوحدات الاقتصادية حجب معلومات معينة عن المستثمرين لاستخدامها في تحقيق عائد غير عادي من الأسهم التي يملكونها أو قد تجنب إدارة بعض الوحدات الاقتصادية معلومات تعتقد أنها تضر بمركزها التنافسي؛ لأن المنافسين قد يستخدمونها في تعديل خططهم الإنتاجية أوقراراتهم الاستثمارية[1].

كما أن إحدى الأسباب الرئيسية لزيادة الأسعار الفعلية عن الأسعار الحقيقية للأسهم في سوق الأوراق المالية يرجع إلي محدودية البيانات والمعلومات المحاسبية, التي يتم عرضها في القوائم المالية التي يتم إعدادها في نهاية كل سنة مالية؛ مما يؤدي إلي عدم قدرة المستثمرين علي التقييم الدقيق للوحدات الاقتصادية التي يرغبون في شراء أسهمها[2].

---

(1) د. ماجدة حسين إبراهيم، " أثر حجم الوحدات الاقتصادية علي أسعار الأسهم في سوق الأوراق المالية المصرية – دراسة تطبيقية "، **المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة**، العدد الثاني، 2001، ص 144.

(2) د. محمد صبري ندا، " أثر القوائم المالية المنشورة علي أسعار الأسهم في سوق الأوراق المالية في جمهورية مصر العربية – دراسة تطبيقية "، **مجلة الفكر المحاسبي**، العدد الأول، السنة الأولى، 1997، ص4.

ومما سبق يتضح أن الإفصاح الإلزامي بهذه الصورة غير كافٍ وغير ملائم لتلبية متطلبات مستخدمي القوائم المالية والمستثمرين بغرض تقييم أداء الشركة مما يؤثر سلباً علي حركة الاستثمار والتنمية الاقتصادية.

إذن برز من هنا أهمية الإفصاح الاختياري, حيث يقوم بتوفير معلومات إضافية مالية وغير مالية يحتاجها المستثمرون والمستفيدون من القوائم المالية, وبهذا يعتبر مكملاً للإفصاح الإلزامي.

ولكن يواجه تطبيق الإفصاح الاختياري بصورة ملائمة وموسعة بعض العوائق منها معارضة بعض إدارات الشركات لمتطلبات التوسع في الإفصاح,

"حيث أنه على الرغم من وجود الحافز لدى ادارة الشركات للإفصاح اختياريًا عن المعلومات المحاسبية, فإنها قد تحجب بعض المعلومات عن المستثمرين بسبب ما قد يؤديه الإفصاح عنها إلى الاضرار بالمركز التنافسي لهذه الشركات أو بسبب سؤ النتائج الخاصة بالشركة"[1].

ومن ثم قام الباحث بتحديد مشكلة البحث في الآتي:

- قصور الإفصاح الإلزامي عن تلبية احتياجات مستخدمي المعلومات المحاسبية والمستثمرين, وعدم وجود معيار محاسبي ينظم عملية الإفصاح الاختياري ويلزم الشركات بها. التساؤل عما إذا كان للخصائص المختلفة للوحدة الاقتصادية ممثلة في (حجم الوحدة, وعمرها، و هامش الربح، و العائد علي الملكية، والسيولة، ونوع القطاع الصناعى) تأثير جوهرى على مستوي الإفصاح

(1) د. كمال الدين مصطفى الدهراوي, " دور الإفصاح المحاسبي في تخفيض عدم تماثل المعلومات و زيادة كفاءة سوق رأس المال "، **مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية**، جامعة الأسكندرية , العدد الثاني, المجلد الواحد و الثلاثون, سبتمبر 1994 .

الاختياري للمعلومات المالية وغير المالية بهدف إبراز أهم الخصائص المؤثرة على مستوي الإفصاح الاختياري.

- التساؤل عن حجم المعلومات و نوعها التى يتم الإفصاح عنها اختياريا بالتقارير السنوية للشركات المساهمة المصرية المسجلة في البورصة المصرية, حيث سيقوم الباحث بإنشاء فهرس لبنود معلومات الإفصاح الاختياري, ويشتمل هذا الفهرس علي معلومات مالية وغير مالية لتحديد أكثر المعلومات التى يتم الإفصاح عنها, والمعلومات التى قد لا تفصح عنها الشركات في تقاريرها المالية السنوية, بهدف التوسع فى مستوى الإفصاح الاختياري لخدمة المستثمرين ومتخذى القرارات, فيما يتعلق بتقييم أداء الوحدة الاقتصادية واتخاذ القرارات المالية.

1- 3 أهمية البحث:

ترجع أهمية البحث إلى العوامل التالية :

1- قلة الأبحاث والدراسات التي تناولت أثر الخصائص المختلفة للوحدة على مستوى الإفصاح الاختياري فى العالم العربى, خاصة مصر, وتأتى هذه الدراسة لتكون من الدراسات القليلة التى أجريت فى البيئة المصرية.

2- محاولة دراسة أثر الخصائص المختلفة للوحدة الاقتصادية علي مستوي الإفصاح الاختياري عن المعلومات المالية وغير المالية بالتقارير السنوية .

3- دراسة الإطار النظرى للإفصاح الاختياري من حيث (مفهومه, وأهميته, و أهدافه, ودوافع اللجوء إليه, وحوافزه, وأشكاله, ووسائله) مقارناً بالإفصاح الإلزامي والذي يوفر حداً أدنى من المعلومات للمستثمرين ومستخدمى المعلومات, تعتبر غير ملائمة وغير كافية لهم, بهدف تحديد العلاقة بينهما و

لذا فإن هذا البحث يعد بمثابة محاولة لقياس مستوى الافصاح الاختياري عن المعلومات المالية وغير المالية فى التقارير المالية السنوية للشركات المسجلة في البورصة المصرية عن طريق ربطه بخصائص هذه الشركات.

1- 4 أهداف البحث:

تتمثل أهداف البحث الرئيسية فيما يلي: -

1- دراسة أثر الخصائص المختلفة للوحدة الاقتصادية على مستوى الإفصاح الاختياري لبنود المعلومات المالية وغير المالية بالتقارير السنوية, حيث تنقسم هذه الخصائص إلي متغيرات مرتبطة بالنظام مثل حجم الوحدة, وعمرها. ومتغيرات مرتبطة بالأداء مثل هامش الربح, والعائد علي الملكية, والسيولة. ومتغيرات مرتبطة بالسوق مثل نوع القطاع الصناعى.

2- قياس مستوى الإفصاح الاختياري عن المعلومات المالية و غير المالية فى التقارير السنوية للشركات المسجلة فى البورصة المصرية وذلك لتحديد كم المعلومات المالية و غير المالية و نوعها التى يتم الإفصاح الاختيارى عنها من قبل هذه الشركات.

1- 5 فروض البحث:

تم وضع عدة فروض للبحث لاختبار العلاقة بين متغيرات البحث الآتية:

أ- المتغير التابع -> متمثلاً في مستوي الإفصاح الاختياري عن المعلومات المالية وغير المالية بالتقارير السنوية

ب - المتغيرات المستقلة -> متمثلة في الخصائص المختلقة للوحدة الاقتصادية والمفترض تأثيرهاعلى مستوى الإفصاح الاختياري.

وبإتباع نفس النهج الذي نهجه الآخرون من أمثال:

Lang and lundholm (1993) [1], Wallace et al (1994) [2]. and Camfferman and Cooke (2002) [3].

فإنه تم تقسيم الخصائص المختلفة للوحدة الاقتصادية في صورة متغيرات إلي ثلاثة أقسام, كما يلي:

1- متغيرات مرتبطة بالبنية أوالنظام Structure – related variables

مثل: حجم الشركة Firm size

عمر الشركة Firm age

2- متغيرات مرتبطة بالأداء Performance - related variables

مثل: هامش الربح Profit margin

العائد علي الملكية Return on equity

السيولـة Liquidity

3- متغيرات مرتبطة بالسوق Market – related variables

مثل: نوع الصناعة Industry type

---

(1) Mark Lang and Russell lundholm , " Cross – Sectional Determinants of Analyst Ratings of Corporate Disclosure "**, journal of Accounting Research**,Vol.31, No.2, Autumn 1993, pp. 306-60 .

(2) R.S.Olusegun Wallace, et al.," The Relationship Between the Comprehensiveness of Corporate Annual Reports and Firm Characteristics in Spain " , **Accounting and Business Research**, Vol. 25 , No. 97 , 1994, pp 41-53

(3) Kees Camfferman, and Terence E. Cooke, " An Analysis of Disclosure in the Annual Reports of U.K. and Dutch Companies ", **Journal of international Accounting Research**, Vol.1, 2002, pp. 1-28.

فيما يلي عرض لفروض البحث:

يختبر البحث صحة أو عدم صحة الفروض التالية:

الفرض الأول: توجد علاقة ارتباط طردية بين حجم الوحدة الاقتصادية ومستوى الإفصاح الاختياري عن المعلومات المالية وغير المالية بالتقارير السنوية.

الفرض الثانى: توجد علاقة ارتباط طردية بين عمر الوحدة الاقتصادية ومستوى الإفصاح الاختياري عن المعلومات المالية وغير المالية بالتقارير السنوية.

الفرض الثالث: توجد علاقة ارتباط طردية بين هامش ربح الوحدة الاقتصادية ومستوى الإفصاح الاختياري عن المعلومات المالية وغير المالية بالتقارير السنوية.

الفرض الرابع: توجد علاقة ارتباط طردية بين العائد على الملكية للوحدة الاقتصادية ومستوى الإفصاح الاختياري عن المعلومات المالية وغير المالية بالتقارير السنوية.

الفرض الخامس: توجد علاقة ارتباط طردية بين السيولة للوحدة الاقتصادية ومستوى الإفصاح الاختياري عن المعلومات المالية وغير المالية بالتقارير السنوية.

الفرض السادس: توجد علاقة ارتباط طردية بين نوع القطاع الصناعى للوحدة الاقتصادية ومستوى الإفصاح الاختياري عن المعلومات المالية وغير المالية بالتقارير السنوية.

6-1 حدود البحث:

تتمثل حدود البحث فيما يلي:

1- دراسة أثر الخصائص المختلفة للوحدة الاقتصادية على مستوي الإفصاح الاختياري علي بعض الشركات المسجلة في البورصة المصرية فقط دون التعرض لشركات التأمين والبنوك لطبيعتها المالية.

2- سيتم تناول الخصائص التالية للوحدة الاقتصادية وهي (حجم الوحدة، وعمرها, وهامش الربح، والعائد علي الملكية، والسيولة، ونوع القطاع الصناعى للوحدة).

بينما ستخرج عن نطاق هذه الدراسة أي خصائص أخرى للوحدة الاقتصادية مثل تشتت الملكية، وحجم شركة المراجعة ، والشكل القانوني للشركة، ودرجة المنافسة, و الإدراج في البورصة ... إلخ لعدم توافر كل هذه الخصائص فى كل شركات العينة, ولحيادية بعضها, وعدم توافر الحصص السوقية التي من خلالها يتم قياس درجة المنافسة في القوائم المالية لشركات العينة وعدم إمكانية الحصول على بيانات الشركات غير المدرجة بالبورصة لمقارنتها بالشركات المدرجة.

1- 7 منهج البحث:

سيتم الاعتماد في هذا البحث علي ما يلي:

1- الدراسة النظرية باتباع المنهج الأستقرائى حيث سيتم تجميع البيانات من المراجع العربية والأجنبية, لإظهار ما توصلت إليه الدراسات السابقة بشأن طبيعة العلاقة بين مستوي الإفصاح الاختياري وخصائص الوحدة الاقتصادية.

2- الدراسة التطبيقية ويتم من خلالها تحديد عينة البحث واختبارفروض البحث, حيث سيتم استخدام الأساليب الإحصائية التالية:

(أ) الإحصاءات الوصفية (الوسط الحسابي , والإنحراف المعياري , وأقل قيمة, وأكبر قيمة) للمتغير التابع والمتغيرات المستقلة0

(ب) النسب والتكرارات لبنود الإفصاح الاختياري فقط (المتغير التابع).

(ج) تحليل الانحدار الخطي المتعدد, لإظهار أثر الخصائص المختلفة للوحدة الإقتصادية باعتبارها متغيرات مستقلة على مستوى الإفصاح الاختياري كمتغير تابع وكل ذلك باستخدام البرنامج الإحصائي Spss.

1- 8 خطة البحث:

فى سبيل تحقيق أهداف البحث سيقوم الباحث بتقسيم البحث على النحوالتالى:

الفصل الأول: الإطار العام للبحث

يتناول فيه الباحث مقدمة البحث, ومشكلته, وأهميته, وأهدافه, وفروضه, وحدوده, ومنهجه, وخطته.

الفصل الثانى: الدراسات السابقة

يتناول فيه الباحث عرض الدراسات السابقة العربية والإنجليزية والتعليق عليها.

الفصل الثالث: الإفصاح المحاسبي فى القوائم والتقارير المالية ودوره في ترشيد القرارات المالية

وينقسم هذا الفصل إلى المبحثين التاليين:

المبحث الأول: **الإطار النظرى للإفصاح المحاسبي**

يتناول فيه الباحث (مفهوم الإفصاح المحاسبي، وأهميته، وهدفه، وتبويباته).

المبحث الثاني: **الإفصاح المحاسبي عن المعلومات والسياسات المحاسبية فى القوائم و التقارير المالية**

يتناول فيه الباحث توضيح أسباب الحاجة إلى الإفصاح في التقارير المالية, والفروض التي يرتكز عليها الإفصاح المحاسبي, ومبدأ الإفصاح , وكمية المعلومات الواجب تقديمها للمستخدمين وقيمتها, ومستخدمو المعلومات المحاسبية واحتياجاتهم من المعلومات, والأساليب المستخدمة في الإفصاح عن المعلومات المحاسبية, و الإفصاح عن السياسات المحاسبية.

الفصل الرابع: الإفصاح الاختياري عن المعلومات المالية و غير المالية بالتقارير السنوية

وينقسم هذا الفصل إلى المبحثين التاليين:

المبحث الأول: **الإطار النظرى للإفصاح الاختياري**

يتناول فيه الباحث (تعريف الإفصاح الاختياري وعلاقته بالإفصاح الإلزامي، وأهميته، وأهدافه، وأسبابه، وحوافزه، وأشكاله، ووسائله).

المبحث الثاني: **العوامل المؤثرة على الإفصاح الاختياري**

يتناول فيه الباحث (جودة الإفصاح، وسياساته، ومحدداته, والعوامل المؤثرة عليه).

الفصل الخامس: الدراسة التطبيقية

وينقسم هذا الفصل إلى المبحثين التاليين:

المبحث الأول: **الدراسة التطبيقية و اختبارات الفروض**

يتناول فيه الباحث تحديد حجم مجتمع وعينة الدراسة التطبيقية, وتوضيح متغيرات الدراسة وكيفية قياسها, وفروض الدراسة, والأساليب الإحصائية المستخدمة فى الدراسة، ثم تحليل النتائج واختبار الفروض.

المبحث الثانى: **الخلاصة و النتائج و التوصيات**

يتناول فيه الباحث خلاصة البحث, والنتائج التي توصل لها في ضوء الدراسة النظرية و التطبيقية, وتوصيات الباحث.

الفصل الثاني

الدراسات السابقة

مقدمة:

ركزت عدد من الدراسات على دراسة العلاقة بين الإفصاح المحاسبي وخصائص المنشأة مثل الحجم, والعمر, ورأس المال, وتشتت الملكية, وأكتشفت تلك الدراسات العلاقة الإيجابية بين كمية المعلومات المفصح عنها, وخصائص المنشأة,

فالمنشآت كبيرة الحجم تهتم بالإفصاح بشكل موسع عن المعلومات فى تقاريرها المالية عن المنشآت صغيرة الحجم هذا فيما يتعلق بالإفصاح المحاسبي بوجه عام.

أما فيما يتعلق بالإفصاح الاختياري فقد أجريت العديد من البحوث والدراسات العلمية على الإفصاح الاختياري والعوامل المؤثرة عليه خاصة خصائص الوحدة الاقتصادية, وأثرها على مستوى الإفصاح الاختياري, إلا أن الملاحظ أن أغلب الدراسات التي تناولت فحص العلاقة بين خصائص الوحدة الاقتصادية وبين مستوى الإفصاح الاختياري تم تطبيقها في الدول الأجنبية خاصة المتقدمة مثل الولايات المتحدة الأمريكية, ونيوزيلندا، واليابان... إلخ. كما شهدت بعض الدول العربية والإفريقية دراسات مشابهة مثل السعودية، ومصر, ونيجيريا...إلخ.

وفيما يلي عرض لأهم هذه الدراسات مقسمة إلي عربية وأجنبية , وهى مرتبة حسب التسلسل التاريخي لها.

2-1الدراسات العربية:

1- دراسة (د. أحمد هاني، 1989)([1])

أشارت هذه الدراسة إلي أن معايير التوسع في الإفصاح يجب أن تختلف باختلاف أحجام الشركات وطبيعة نشاطها، كما يجب إلزام الشركات كبيرة الحجم بالإفصاح عن بعض متطلبات التوسع دون الشركات صغيرة الحجم، و إلزام الشركات التي تواجه مخاطر عالية لطبيعة عملها أو لاعتبارات أخرى تنظيمية و

(1) د. أحمد هاني بحيري, " الإفصاح عن المخاطرة في التقارير المالية المنشورة ", **مجلة البحوث التجارية**, كلية التجارة, جامعة الزقازيق , المجلد الحادي عشر, العدد الثالث عشر, يناير 1989, ص 1-54

فنية أو لظروف خاصة بالإفصاح عن عوامل المخاطرة دون الشركات الأخرى التي لا تتعرض لمثل هذه الدرجة من المخاطرة و لاتتعرض لتلك الاعتبارات أو الظروف الخاصة.

2- دراسة (د. علي محمد حسن هويدي، 1999) (1)

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة مستوى الإفصاح فى التقارير المالية السنوية المنشورة للشركات المساهمة غير المالية العاملة فى مصر و العوامل المؤثرة عليه, و هي خمسة عوامل شملت (حجم الشركة, والمديونية, والربحية, والسيولة, والقيد فى البورصة), و قد تم لهذا الغرض تصميم مقياس للإفصاح

يتكون من 64 معلومة, حيث تم تحليل التقارير المالية ل45 شركة مساهمة لتحديد مدى الإفصاح عن بنود المعلومات التى تضمنها المقياس .

وتوصلت دراسته إلي أن مستوى الإفصاح في التقارير المالية المنشورة محدود و بشكل خاص بالنسبة للمعلومات المرتبطة بالأنشطة و المشاريع الإجتماعية, والتوقعات المستقبلية, و القيمة السوقية للإستثمارات المالية, و العائد على السهم وقيمته السوقية, والأحداث اللاحقة, كما أظهرت الدراسة وجود علاقة ارتباط موجبة و ذات دلالة معنوية بين مستوي الإفصاح و قيد الشركة فى البورصة, فى حين لم تكن العلاقة بين مستوى الإفصاح و كلٍ من الحجم و الربحية والمديونية والسيولة ذات دلالة معنوية.

3- دراسة (د.هلال عبد الفتاح عفيفي، 2008) (1)

---

(1) د. علي محمد حسن هويدي ، " مستوي الإفصاح فى التقارير المالية السنوية المنشورة للشركات المساهمة غير المالية – دراسة اختباريه"، **مجلة الفكر المحاسبي** ، كلية التجارة جامعة عين شمس ,العدد الأول ، السنة الثالثة ، 1999 ، ص 103 – 152.